

قسمة المحرمات إلى صغائر وكبائر

المحرمات أو الذنوب التي نهى الشرع عنها في الكتاب والسنة النبوية نوعان : صغائر وكبائر ، في اتجاه رأي جمهور العلماء ، والقسمة مأخوذة من النصوص الشرعية ، فقد ضمن الله تعالى في كتابه العزيز لمن اجتنب الكبائر والمحرمات الخطيرة ، أن يكفر عنه الصغائر من السيئات ، لقوله تعالى :

﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا ﴾ [النساء : ٣١] أي إن ابتعدتم عن كبائر الآثام التي نهيتم عنها كالمناكح الحرام ، وأكل الأموال بالباطل ، كفرنا عنكم (أي غفرنا ومحونا) صغائر الذنوب وهي السيئات ، وأدخلناكم الجنة ، وهي المدخل الكريم أي الحسن ، أو : إن الله تعالى قد تكفل بهذا النص لمن اجتنب الكبائر أن يدخله الجنة ^(١) .

وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّعْمَ ^(٢) إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعٌ الْمَغْفِرَةُ ﴾ [النجم : ٣٢] .

ويؤيد ذلك قول النبي ﷺ : « الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان : مكفّرات ^(٣) لما بينهن ، إذا اجتبت

(١) الكبائر للذهبي : ص ٧ ، ط : المكتبة الأموية بدمشق ، التفسير المنير للباحث : ٣٨/٥ .

(٢) أي المعاصي الصغائر ، كالنظرة إلى المرأة الأجنبية من غير عذر ولا حاجة ، والقبلة لها .

(٣) في لفظ : « كفارة لما بينهن ما لم تغش الكبائر » أو : رواه مسلم والترمذي ، وقال : حسن صحيح ، عن أبي هريرة رفعه ، واللفظ أعلاه لمسلم .

الكبائر»^(١) فمن اجتنب ترك الصلاة ، واجتنب الكبائر ، كُفرت سيئاته الصغائر ، ودل الحديث على أن ترك إقامة الصلاة من الكبائر .

واجتناب الكبائر يكفّر الصغائر بشرطين :

الأول : إذا كان الاجتناب مع القدرة والإرادة ، كمن يأبى معاشره امرأة دعتة إلى نفسها ، خوفاً من الله تعالى ، لا لشيء آخر .

والثاني : أن يكون الاجتناب مع إقامة الفرائض .

ويمكن تكفير المعاصي التي تحدث عن جهل أو لظرف طارىء ، كثورة أو غضب ، بالندم والعقوبة .

تعريف الكبائر والصغائر :

الكبائر : هي كل معصية اقترنت بالوعيد الشديد ، أو أوجبت الحد ، وعددها سبع في حديث الصحيحين وغيرهما^(٢) عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « اجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا : وما هي يارسول الله ؟ قال : الشرك بالله ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، والسحر ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » .

وهناك روايات أخرى تجعل من الكبائر : عقوق الوالدين ، وشهادة الزور ، لأن الرسول ﷺ يذكر في كل مقام ما يناسبه ، وليس ذلك للحصر .

وقيل : الكبائر تسع ، وقيل : عشر ، وقيل : أكثر ، روى عبد

(١) رواه مسلم والترمذي ، وقال : حسن صحيح ، عن أبي هريرة رفعه ، واللفظ أعلاه لمسلم .

(٢) رواه أيضاً أبو داود والنسائي .

الرزاق عن ابن عباس أنه قيل له : هل الكبائر سبع ؟ فقال : هي إلى
السبعين أقرب .

وهذا ما سار عليه الإمام الذهبي في كتابه « الكبائر » حيث سرد سبعين
كبيرة .

وروى سعيد بن جبير أن ابن عباس قال : إلى السبعمئة أقرب ، غير
أنه لا كبيرة مع الاستغفار ، ولا صغيرة مع الإصرار ^(١) .

قال الذهبي : والذي يتجه ويقوم عليه الدليل أن من ارتكب شيئاً من
هذه العظائم ، مما فيه حدّ في الدنيا كالقتل والزنا والسرقه ، أو جاء فيه
وعيد في الآخرة من عذاب أو غضب أو تهديد ، أو لعن فاعله على لسان
نبينا محمد ﷺ ، فإنه كبيرة ^(٢) . ولا بد من تسليم أن بعض الكبائر أكبر من
بعض ، ألا ترى أنه ﷺ عدّ الشرك بالله من الكبائر ، مع أن مرتكبه مخلّد
في النار ، ولا يغفر له أبداً ^(٣) قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ
وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ١١٦] .

والخلاصة : أن الكبيرة : كل ذنب قرن به وعيد في الآخرة ، أو حدّ
في الدنيا ، أو لعن بنص كتاب أو سنة ، أو تبرؤ أو نفي إيمان . وأما
الصغائر أو السيئات : فهي التي لم تقترن بوعيد شديد ، أو بحدّ ، كالنظر
إلى المرأة الأجنبية ، والقبلة لها ، والخلوة معها . وتصبح الصغائر مع
الإصرار والاستهتار كبائر ، فتطيف الكيل والميزان ، والهمز واللمز
(الطعن في كرامات الناس) لمن أصرّ عليه : كبيرة .

(١) تفسير الألوسي ١٧/٥ وما بعدها .

(٢) وهذا ما قاله شيخ الإسلام البارزي .

(٣) الكبائر للذهبي ص ٨ .